S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24581*
23 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢ من القرار ٧٥٩ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، الذي طلب فيها مجلس الامن اليّ أن أقدم ، بعد التشاور مع الحكومات المساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، على النحو المرتأى في الفقرة ٥٦ من تقريري المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢ (S/24050 و Add.1) ، مقترحات معينة الى المجلس ، في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بشأن اعادة تشكيل القوة ، على أن تستند هذه المقترحات الى الخيارات العملية المتاحة في الظروف الراهنة .

٢ - وفي رسالتي المؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ الموجهة الى رئيس مجلس الامن ، أوضحت الاسباب التي جعلت من الضروري تأجيل المشاورات التي طلبها مجلس الامن ، مما أدى الى تأخير تقديم هذا التقرير .

٣ - وقد أجريت المشاورات على النحو الواجب في يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وترأسها وكيل الامين العام لشؤون عمليات حفظ السلم ، السيد ماراك غولدنغ ، وساعده قائد قوة الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، اللواء مايكل مينيهين . وكان كل بلد من البلدان الثمانية المساهمة بقوات (استراليا ، وايرلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا) ممثلا في المشاورات . وقد تضمن معظم وفودها خبراء من العواصم ، أتوا الى نيويورك لذلك الغرض .

٤ - وبعد اطلاع ممثلي البلدان المساهمة بقوات على الحالة الراهنة للعمليات في قبرص وعلى نتائج المحادثات التي أجريت عن قرب بشأن مجموعة الافكار (انظر تقريري المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ (S/24472)) ، أعربت الامانة العامة عن وجهات النظر التالية :

---

* أعيد إصدارها لاسباب فنية .

(أ) الممارسة المعتادة عند انشاء عملية لحفظ السلم تابعة للامم المتحدة هي تحديد ولاية العملية ثم حساب الموارد المطلوبة لتنفيذها ؛ فالولاية ينبغي أن تحدد الموارد وليس العكس ؛

(ب) في حالة قوة الامم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، أجري استعراض متأنّ لولاية القوة ومواردها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (انظر الوثيقة S/21982 المؤرخة في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠) . وعقب اتخاذ القرار ٧٥٩ (١٩٩٢) ، أعادت الامانة العامة دراسة نتائج ذلك الاستعراض وخلصت إلى أنها ما زالت صحيحة سواء فيما يتعلق بولاية القوة أو بالموارد اللازمة للاضطلاع بها . ومن ثم يبدو أن أحد الشروط الاساسية لاعادة تشكيل القوة هو تغيير ولايتها ؛

(ج) إلا أنه يبدو ، نظرا لعدم قدرة بعض البلدان المساهمة بقوات في الوقت الحالي على مواصلة مساهماتها الحالية ، واستحالة ايجاد قوات للاستعاضة عنها بموجب النظام الحالي للتمويل ، أن من المحتم اعادة النظر في اجراء تغيير في الولاية ؛

(د) ومع ذلك ، فإنه وفقا لرأي الامانة العامة ، لن يكون من المناسب معالجة هذه المسألة في الوقت الحالي ؛

(هـ) بموجب القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أعرب مجلس الامن عن توقعه بأنه سيتم ابرام تسوية اطارية شاملة في عام ١٩٩٣ وأن عام ١٩٩٣ سيكون فترة انتقالية يتم خلالها تنفيذ التسوية . واستطرد المجلس ليؤكد من جديد أن الوضع الراهن ليس مقبولا وطلب الى الامين العام أن يوصي بمناهج عمل بديلة لحل مشكلة قبرص إذا لم ينبثق اتفاق عن المحادثات التي ستستأنف في تشرين الاول/اكتوبر ؛

(و) كانت المقررات السالفة التي اتخذها مجلس الامن تعني ضمنا أنه مع بداية عام ١٩٩٣ إما أن يكون قد تم ابرام اتفاق اطاري شامل وتكون قد بدأت فترة انتقالية ، أو يكون لم يبرم أي اتفاق ويكون المجلس بصدد النظر في مناهج عمل بديلة . ويمكن أن يتوقع أن يؤدي أي من الاحتمالين الى احداث تغييرات في ولاية القوة ؛ وحينئذ فقط سيصبح من الممكن تحديد وتقييم الخيارات المتاحة لتغيير هيكل القوة وحجمها .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، سألت الأمانة العامة عما إذا كانت البلدان المساهمة بقوات ستكون على استعداد لوقف تنفيذ الخطط التي أبلغتها بالفعل الى الأمانة العامة لسحب أو تخفيض وحداتها في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص .

٥ - وفي حين أن معظم البلدان المساهمة بقوات تسلم بأن الجهود التي اضطلع بها الأمناء العامون المتعاقبون لمساعدة الطرفين في قبرص من أجل الوصول الى تسوية قد بلغت نقطة حاسمة ، فإنها تذكر أن الوقت قد حان لإجراء تغيير في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، وأن الوضع الراهن لا يمكن الإبقاء عليه ، وأنه يجب اتخاذ قرارات الآن . وأعربت سلطاتها عن اعتقادها بأن القوة يمكنها مواصلة الاضطلاع بمهام ولايتها الحالية بقدر أقل من الموارد وأنه ، على وجه الخصوص ، يمكن تحقيق وفورات إذا أوكلت بعض المهام الى مراقبين عسكريين بدلا من وحدات المشاة . كما عكست رغبتها في تخفيض مساهماتها أنها جميعا قد ردت بصورة ايجابية على طلبات المساهمة بأفراد عسكريين في عمليات حفظ السلم الجديدة التي أنشئت خلال عام ١٩٩٣ . وليس بمقدور أي منها أن يوقف تنفيذ خطط التخفيض التي وضعها ، الى حين معرفة نتيجة الجولة المقبلة من المحادثات السياسية .

٦ - وقبل بدء المشاورات ، كانت الحكومات المساهمة قد أعطت الأمانة العامة بالفعل مؤشرات شبه مؤكدة بأنها ستخفض قواتها على النحو التالي :

(أ) النمسا : إجراء تخفيض في مفرزتها بالاستغناء عن ٦٣ جنديا (حوالي ١٥ في المائة) وذلك في موعد لا يتعدى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ؛

(ب) كندا : احتمال سحب ٦١ من موظفي الدعم (حوالي ١٠ في المائة) في وقت غير محدد الأجل ؛

(ج) الدانمرك : سحب كتيبة المشاة التابعة لها والبالغ عددها ٣٢٣ فردا ، في موعد لا يتعدى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ؛

(د) فنلندا : سحب سائر المفرزة التابعة لها والبالغ عددها ٧ أفراد ، بنهاية عام ١٩٩٣ ؛

(هـ) المملكة المتحدة : تحقيق وفورات قدرها ٢٥ في المائة من تكاليف اشتراكها في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في موعد لا يتعدى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

٧ - وقام قائد القوة ، على أساس المؤشرات من (أ) إلى (د) المذكورة أعلاه وبانتظار توكيد وتوضيح ما جاء في (هـ) بإعداد خطة توفر حسب تقديره أفضل خيار قابل للتحقيق على المدى القصير لامتصاص الاثر الناجم عن التخفيضات في المفرزتين النمساوية والدانمركية وللاحتفاظ بأعظم قدرة ممكنة على مواصلة الاضطلاع بالولاية الراهنة للقوة . ويمكن تحقيق هذا الخيار عن طريق إعادة تشكيل وتنظيم القوة على أساس ثلاثة قطاعات وثلاث كتائب ، وتولّي المفرزة التابعة للمملكة المتحدة المسؤولية عن سائر القطاع الذي تسيطر عليه المفرزة الدانمركية حاليا . ومع ذلك ، ستضعُف قدرة القوة على مواصلة مراقبة المنطقة العازلة . ويتعين تخفيض عدد مراكز المراقبة ومدى تواتر الدوريات الراجلة وقدرة القوة على الرد .

٨ - وقد ذكر وفد المملكة المتحدة خلال المشاورات أن معظم تخفيضاته المعتزمة سيتكون من كامل فوج مركبات الاستطلاع الذي يمثل لغاية الآن العنصر الاساسي في قدرة القوة على الرد السريع ، والذي كان سيؤدي دورا رئيسيا في خطة قائد القوة المذكورة أعلاه الرامية إلى امتصاص الآثار الناجمة عن التخفيض النمساوي والانسحاب الدانمركي الوشيكين . ونتيجة لذلك سينخفض حجم احتياطي القوة ولن تكون لقائد القوة بعد ذلك القدرة على الرد على نحوٍ كافٍ وسريع على انتهاكات المنطقة العازلة وغير ذلك من الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوتر . ولهذا ، لا مناص لقائد القوة من الخلوص إلى أن سحب فوج مركبات الاستطلاع التابع للقوة في نفس وقت انسحاب الكتيبة الدانمركية سيزيد في إضعاف قدرته على تنفيذ الولاية الحالية .

٩ - واستعرضت المشاورات كذلك الحجج المؤيدة والمعارضة لاستخدام المراقبين العسكريين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص . وتعتقد غالبية البلدان المساهمة أنه يمكن الاضطلاع على الاقل ببعض المهام التي تؤديها القوة حاليا بشكل أوفر لو تم استخدام المراقبين العسكريين عوضا عن وحدات المشاة . وترى تلك البلدان أن هذا النهج يمثل أنجع طريقة ممكنة لتخفيض كلفة مساهماتها في القوة واستشهدت باستخدام المراقبين العسكريين في عمليات أخرى لحفظ السلم . وذكرت الأمانة العامة أن تلك البلدان تعتقد ، للاسباب المبينة بإسهاب في تقرير الاستعراض لعام ١٩٩٠ ، أن المراقبين العسكريين لن يحافظوا ، إلا على نطاق محدود جدا ، على القدرة الحالية للقوة ليس فقط على مراقبة التطورات الجارية في المنطقة العازلة بل وكذلك التدخل بسرعة للسيطرة على حوادث تهدد بالتصاعد . وقد أبرزت تلك البلدان أيضا أن وزع عدد كافٍ من المراقبين للحفاظ على مستوى جيد من المراقبة في المنطقة العازلة سيخلق تكاليف تشغيل إضافية كبيرة للأمم المتحدة يمكن أن تتجاوز كثيرا النفقات المتكبدة حاليا . وإذا عجزت التبرعات عن إيجاد الموارد اللازمة لتغطية هذه التكاليف ،

فسيصبح خيار المراقبين العسكريين غير مجدٍ . والحكومات تقبل بحكم الضرورة أن تُسدَّد إليها التكاليف الإضافية الاستثنائية في وقت متأخر جدا ؛ بينما لا يمكن أن يُطلب من المراقبين العسكريين أن يقبلوا التأخر في دفع تكاليف معيشتهم المحلية .

١٠ - وأكدت المشاورات صحة البيان الوارد في تقرير الاستعراض لعام ١٩٩٠ القائل "إن الاعتماد الحالي للقوة على التبرعات لتمويل التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة ، سوف يعرِّض مستقبل (القوة) للخطر وينبغي تغيير ذلك إلى الاشتراكات المقررة" (الفقرة ٥٣ (د) من الوثيقة S/21982) والحكومات المساهمة تستحق الثناء على ما تبديه من تسامح إزاء ضالة وجور الترتيبات المالية لقوة الامم المتحدة في قبرص . أما الآن ، فإن صبر هذه الحكومات ، كما أظهرت قراراتها الاخيرة ، قد نفد وعما قريب ستصبح القوة بشكلها الحالي غير قابلة للاستمرار ما لم يقرر مجلس الامن تغيير أساس تمويل القوة .

١١ - بيد أنه لا يمكن التصدي للنتائج المترتبة على هذا الوضع إلا بعد معرفة ما ستتمخض عنه الجولة المقبلة والحاسمة من المحادثات . فإذا نجحت هذه المحادثات وأضحى عام ١٩٩٣ الفترة الانتقالية اللازمة لتنفيذ التسوية فستصبح مهام القوة أكثر شمولا ولو لفترة محددة المدة . وفي تلك الحالة سيتعين إعادتها إلى قوتها الحالية ، وربما توسيعها ، وهو أمر لا يمكن بلوغه إلا إذا وافق مجلس الامن على نظام تمويل أكثر قبولا . ومن ناحية أخرى ، إذا لم تنجح المحادثات ، فسيتعين دراسة مستقبل القوة في ضوء الإجراءات البديلة التي يمكن أن يتخذها المجلس عندئذ من أجل حل مشكلة قبرص .

١٢ - وفي الوقت نفسه ، أصدرت تعليماتي إلى قائد القوة أن يبذل كل ما في وسعه لاستيعاب آثار التخفيضات المقبلة في حجم القوة وأن يبذل قصارى جهده للمحافظة على الرقابة الفعالة للمنطقة العازلة فضلا عن الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تقوم بها القوة . وسيحاول القيام بذلك بالتعاون المستمر من جانب الطرفين . ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الموارد المتاحة لقائد القوة ، بعد تنفيذ جميع التخفيضات المنظورة في فترة الولاية الحالية ، ستكون أقل من الحد الادنى الضروري المقدر للاضطلاع بالمهام الحالية للقوة . ولهذا ، فمن الاهمية بمكان أن يمارس الطرفان أقصى قدر من ضبط النفس وأن يبذلا ما في وسعهما لتجنب وقوع أية حوادث من شأنها أن تؤدي إلى حدوث توتر في المنطقة العازلة . وإنني أناشدهما أن يقوما بذلك .

- - - - -